

# تقدير موقف: الحرب الروسية - الاوكرانية تلهب أسعار القمح في اليمن

اصدارات مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

تقدير موقف:

# الحرب الروسية- الأوكرانية - تلهب أسعار القمح في اليمن

## المحتويات

- 3 - المقدمة
- 4 - احتياج اليمن من القمح
- 6 - تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على اليمن
- 8 - العوامل المؤثرة في تصاعد أسعار القمح
- 10 - تعميق الازمة الإنسانية
- 11 - الحلول والمعالجات
- 12 - مصادر ومراجع

## المقدمة

لن يقتصر لهيب نيران الحرب الروسية - الأوكرانية على البلدان والدول المجاورة فقط، بل سيتعدى ذلك إلى دول تبعد عن تلك الرقعة الجغرافية آلاف الكيلومترات كاليمن وهو البلد الذي يعاني من أحد أسوأ أزمات الغذاء في العالم وفقا للأمم المتحدة.

وقد بدأت تداعيات تلك الحرب تلقي بضلالها على أسعار سلعتي القمح والزيوت التي تعد تلك الدولتين مصدرا مهما لهما حيث تصاعدت أسعار القمح بنسبة وصلت إلى 35 بالمائة منذ بداية الحرب بين الدولتين<sup>(1)</sup>. بل إن الأخطر هو أزمة القمح والزيوت العالمية الناتجة عن فقدان ثلث كمية الإنتاج العالمي تقريبا المتأتي من الدولتين.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بأكثر من الضعف في معظم أنحاء اليمن خلال العام الماضي، ما جعل 17.4 مليون شخص بحاجة مساعدة فورية وسيتصاعد الرقم إلى 19 مليون شخص منذ بداية يونيو وحتى نهاية العام وفقا لأحد التوقعات<sup>(2)</sup>.

تواجه الدول الهشة التي تعاني من نزاعات مسلحة كاليمن ظرفا اقتصاديا وانسانيا صعبا ما يجعله عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية ناهيك عن أن تكون حربا في دولتين يشكلان نسبة مهمة من مصدر الغذاء والزيوت للعالم. ويقدر حجم صادرات الدولتين من القمح ما نسبته 30 بالمائة من الصادرات العالمية للقمح.

وتستورد اليمن ما نسبة 34% تقريبا من احتياجها من القمح من روسيا وأوكرانيا وهو ما يساوي ثلث سلة اليمن من القمح يأتي من هذين البلدين<sup>(3)</sup>.

فاليمن بلد يستورد معظم احتياجاته من الغذاء بنسبة تصل إلى 95 بالمائة، ويعتبر القمح السلعة الأكثر استهلاكاً من قبل المجتمع اليمني حيث يتمحور النمط الغذائي في اليمن حول القمح باعتباره مكون أساسي في كافة الأصناف الغذائية. ولا يقتصر ذلك على اليمن فقط إذ يشمل دولة عربية أخرى كجمهورية مصر العربية ودول الخليج التي تعتمد بصورة رئيسية على القمح المستورد.

وتظل أزمة القمح والزيوت برأسها في ظل وضع يماني متأزم حيث تعاني اليمن من فقر شديد في الغذاء ويشير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بأن 31 ألف شخص يواجهون خطر الجوع الشديد (المرحلة الخامسة في وضع كارثي) ويتوقع ان ترتفع 161 الف شخص بحلول يونيو المقبل<sup>(4)</sup>.

ونظراً لأن الحرب في بدايتها فإن تداعيات الأزمة الراهنة ما زالت في مراحلها الأولى لاسيما وأن اليمن وفقاً لتأكيدات رسمية يمتلك احتياطات من القمح قد تغطي أربعة أشهر وهو الأمر الذي سيجعل مستوردي القمح يبحثون عن خيارات بديلة أكثر كلفة وفي ظل شحة في المعروض العالمي من القمح.

في هذا التقرير نحاول أن نقدم صورة واضحة عن تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على اليمن لاسيما على مادتي القمح والزيت، وحجم الاحتياج المحلي لتلك السلع وكيف سيتم معالجة الأزمة من قبل المستوردين وما هي الخيارات المتاحة لتغطية العجز الذي سينتج عنها؟.

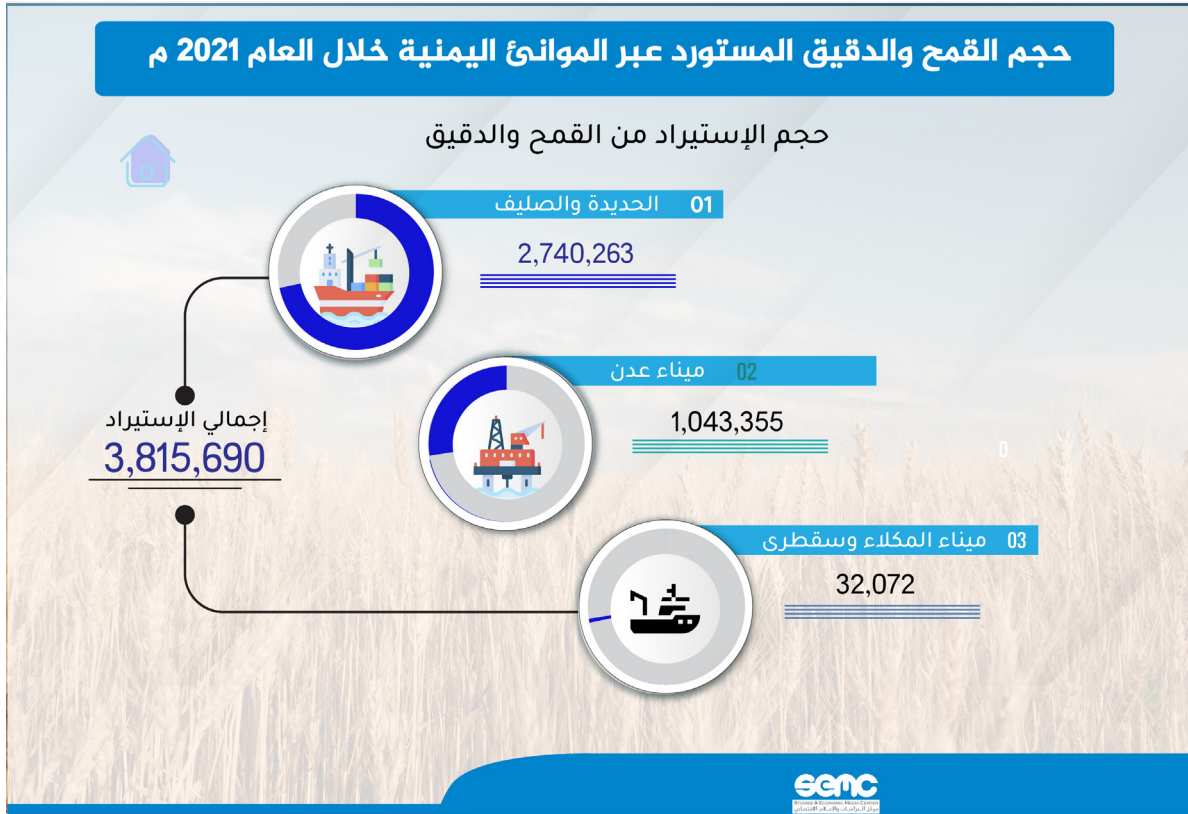
## احتياج اليمن من القمح

يعاني اليمن من فجوة غذائية مستدامة حيث يعتمد اليمن إلى حد كبير على الواردات السلعية من الأسواق الخارجية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من القمح والسلع الغذائية الرئيسية، ويعتبر القمح عنصر الغذاء الرئيسي في البلد، ويقدر الاحتياج الكلي لليمن من مادة القمح بحوالي 4 مليون طن سنوياً، يتم استيراد أكثر من 3.8 مليون طن من الأسواق الخارجية، بينما يتم تغطية باقي الاحتياج من الإنتاج المحلي<sup>(5)</sup>.

وتستقبل الموانئ اليمنية القمح من الدول المصدرة بنسب متفاوتة حيث يحتل مينائي الحديدة والصليف الصادرة في استقبال كميات القمح الواصلة إلى اليمن بإجمالي يصل إلى مليونين وسبعمائة وأربعون ألف طن وفقاً لإحصائيات العام 2021م ويأتي ميناء عدن في المرتبة الثانية بإجمالي مليون وثلاثة وأربعون ألف طن ثم مينائي المكلا وسقطري اللذان استقبلا كميات متواضعة من الحصة المستوردة من القمح<sup>(6)</sup>.

يتم استيراد القمح تجارياً للاستهلاك المحلي الإجمالي المقدر بحوالي 3.8 مليون طن سنوياً، عبر عدد محدود من المستوردين (5 شركات كبيرة و6 شركات متوسطة وصغيرة) وتسيطر تلك الشركات على سوق القمح في اليمن منذ فترة طويلة، قبل أن تتوسع تدخلات برنامج الغذاء العالمي ضمن جهود العمل الإغاثي أثناء الحرب حيث بات البرنامج أحد المستوردين والموزعين للقمح في الأسواق اليمنية.

## حجم القمح والدقيق المستورد عبر الموانئ اليمنية خلال العام 2021 م



المصدر تقارير مؤسسة موانئ البحر الأحمر، مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، ميناء المكلا 2021

وتظهر الأرقام تفاوتاً كبيراً بين حصص الشركات المستوردة للقمح في اليمن حيث ما زالت مجموعة شركات هائل سعيد انعم وشركاه تستحوذ على أغلبية الحصة السوقية للقمح حيث تسيطر على 54 بالمئة من إجمالي الحصة السوقية، تليها بعض الشركات كالشركة اليمنية للاستثمارات الصناعية (فاهم) التي تستحوذ على 17 بالمئة من حصة السوق.

ويعاني اليمن من فجوة غذائية في القمح تقدر بنحو 97% من حجم الاحتياج، وتوضح بيانات التجارة الخارجية أن واردات هذه السلعة شكلت المرتبة الأولى بين أهم ثلاثين سلعة مستوردة عام 2018، ولذا فقد سعت وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في الجانب الاغاثي والإنساني إلى توفير مادة القمح باعتبارها السلعة الغذائية الأهم لحياة الملايين من المحتاجين في اليمن.

وقد أعلن برنامج الغذاء العالمي أنه يستهدف تزويد ما يقرب من 13 مليون شخص بالمساعدات الغذائية في صورة حصص عينية من الدقيق والبقول والزيت والسكر والملح، أو قسائم شرائية أو مساعدات نقدية لشراء نفس الكمية من الغذاء خلال العام 2022م، لكنه يتحدث بأن هؤلاء الأشخاص لا يزالون يتلقون مساعدات غذائية في أشهر بالتناوب حيث لا يزال التمويل غير مؤكد.

## الحصص السوقية لشركات استيراد القمح والدقيق خلال العام 2012 م



### الحصص السوقية لشركات استيراد القمح والدقيق خلال العام 2012 م<sup>(7)</sup>

في ظل تجاوز الاستهلاك غير الكافي للغذاء في اليمن عتبة «عالية جدا» - 40 % وفقا لبيانات برنامج الأغذية العالمي بشأن تحليل هشاشة الأوضاع، حيث تلجأ العائلات إلى إجراءات يأسئة للبقاء على قيد الحياة حيث إن ارتفاع تكلفة الغذاء ونقص الوقود يدفعان سكان اليمن إلى حافة الهاوية.

## تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على اليمن

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بتداعياتها على رقعة واسعة من العالم، ولم تقتصر على رقعة جغرافية واحدة، حيث امتدت إلى تفاصيل حياة المواطنين في المنطقة العربية على وجه الخصوص كون الرقعة العربية الأكثر تضررا عبر أهم سلعة يستهلكونها وهي رغيف الخبز، حيث تعتمد على خبز القمح كمادة أساسية في الغذاء اليومي، وتشير الأرقام إلى أن معظم الدول العربية تعتمد على القمحين الروسي والأوكراني، بنسبة تصل في بعض الحالات إلى 70% مثل مصر،

وهو ما دفع كثيرين في الدول المنطقة العربية، إلى دق ناقوس الخطر، محذرين من احتمالية حدوث أزمة غذائية نتيجة إيقاف تصدير مادة القمح من دولتي روسيا وأوكرانيا، حيث تشكل الصادرات الروسية والاوكرانية ما نسبة 30% من حجم الصادرات العالمية من القمح. وحسب مدير إدارة التبادل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة فؤاد هويدي أن اليمن يستورد من أوكرانيا تقريبا 16.5% ونحو 17.5% من إجمالي الواردات السنوية من القمح.

ويستورد اليمن ما يقارب 34% من كميات القمح من روسيا وأوكرانيا وما يقارب 44% من أستراليا وأميركا والهند ودول أخرى، إضافة إلى الكميات التي تدخل إلى اليمن عبر المنظمات الدولية في إطار المساعدات الإغاثية بسبب الحرب الدائرة في البلاد، حيث تشير بعض المعلومات إلى ان المساعدات الإغاثية من القمح التي تدخل عبر المنظمات الدولية يتم استيرادها من أوكرانيا وهي ما تقدر بـ 22% تقريبا من احتياجات اليمن من القمح.

ويستورد اليمن ما نسبته 2.3% من مجموع صادرات القمح العالمية، وهو ما يجعله معرض بصورة كبيرة لزيادات أسعار القمح والسلع العالمية.

وحسب الحكومة اليمنية فإن اليمن تمتلك مخزون من القمح يكفي لأربعة أشهر. وتشهد الأسواق اليمنية منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية، خصوصا القمح الذي يشكل الغذاء الرئيسي للمواطن اليمني، وحسب وحدة الرصد بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي فقد ارتفعت أسعار القمح في اغلب المحافظات اليمنية إلى أكثر من 35% منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ومع تزايد احتمال ارتفاع أسعار القمح عالميا خلال الفترة القادمة فإن ذلك يتطلب بالضرورة الحاجة إلى تمويل إضافي لا تقدر عليه دول مثل اليمن في الوقت الحاضر، وإذا ما تمكنت اليمن من الحصول على قروض مستعجلة لذلك، فإن الأمر لن يكون مستداماً.

وبحسب معطيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو»، فإن حوالي 22 بالمئة من إجمالي القمح المستهلك في اليمن عام 2020 مستورد من أوكرانيا.

وتخشى أسواق الحبوب العالمية من تداعيات الحرب، حيث إن روسيا وأوكرانيا تساهمان بنحو 30% من إجمالي الصادرات العالمية من القمح، ونحو 20% من إجمالي صادرات الذرة، ونحو 80% من صادرات زيت دوار الشمس.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) قد أعلنت أن الأسعار العالمية للسلع الغذائية بلغت مستوى قياسيا في فبراير مدفوعة أساسا بالزيوت النباتية في ظل عرض محدود

فاقمته الحرب الروسية على أوكرانيا.

وبحسب «بنك أوف أميركا» فإنه من بين تجارة القمح العالمية التي يبلغ حجمها 270 مليون طن سنوياً، تأتي نسبة 17 في المئة من روسيا باعتبارها أكبر مصدر للقمح في العالم، و12 في المئة من أوكرانيا التي تعد من بين أكبر أربعة مصدرين للقمح عالمياً.

ومن المتوقع ان يشهد العالم ازمة حادة في الكميات المعروضة من القمح والزيوت خلال الأشهر القليلة المقبلة في حال استمرت الحرب الراهنة بين روسيا وأوكرانيا، فالأسواق البديلة لإنتاج القمح والزيوت بدأت تضع بعض القيود على عملية التصدير في محاولة منها للاستفادة من الأسعار العالية وأيضاً الحفاظ على امنها الغذائي في الحدود الامنة.

## العوامل المؤثرة في تصاعد أسعار القمح

يمكن حصر العوامل المؤثرة في ارتفاع أسعار القمح في اليمن منذ بداية العام 2020 بعدد من العوامل أهمها:

### - الارتفاع العالمي في أسعار القمح.

حيث شهدت أسعار القمح مؤخراً ارتفاعاً كبيراً، حيث اندفعت أسعار العقود الآجلة في بورصة شيكاغو، التي تعد مقياساً دولياً، إلى 13.40 دولار للبوشل، وبلغت الأسعار في بورصة باريس 406 يورو للطن.

حيث ارتفعت أسعار الحبوب عالمياً إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، إذ ارتفعت أسعار عقود القمح في بورصة شيكاغو الأميركية لأقرب أجل، مسجلة أعلى مستوى منذ 14 عاماً.

وبهذا تصل نسبة صعود أسعار القمح منذ بداية فبراير/شباط الماضي إلى 40% ومن المبكر الحديث عن حالة من الاستقرار في ظل استمرار الحرب.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) قد أعلنت أن الأسعار العالمية للسلع الغذائية بلغت مستوى قياسياً في فبراير مدفوعة أساساً بالزيوت النباتية في ظل عرض محدود فاقمته الحرب الروسية على أوكرانيا.



وزاد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأسعار الغذائية الشهر الماضي بنسبة 3.9% مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 140.7 نقطة في مقابل 135.7 نقطة في يناير/كانون الثاني، وفقاً للمنظمة.

### - ارتفاع أسعار النفط وتأثيره على تكاليف النقل الخارجي والداخلي.

دفعت الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا بأسعار النفط إلى تجاوز عتبة 118 دولار للبرميل. كما سجلت أسعار القمح الأوروبية مستوى قياسياً وسط توقعات بانخفاض الإمدادات وخصوصاً أن أوكرانيا وروسيا من أكبر منتجي القمح في العالم.

ووفق «رويترز» صعدت أسعار خام برنت إلى 103.78 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 14 أغسطس 2014. وارتفعت الأسعار إلى 103.18 دولار للبرميل بزيادة 6.34 دولار أو 6.5 في المئة.

وزادت أسعار خام غرب تكساس الوسيط 5.48 دولار أو ستة في المئة إلى 97.58 دولار للبرميل بعد ارتفاعها إلى 98.46 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 11 أغسطس 2014،

وصعدت أسعار النفط بأكثر من 20 دولاراً للبرميل منذ بداية 2022 بفعل مخاوف من فرض الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات على قطاع الطاقة الروسي ما أدى إلى اضطراب الإمدادات. وإلى جانب النفط، رجح محللون وتجار أن ترغم الحرب بين روسيا وأوكرانيا، الدولتين الكبيرتين المنتجة للحبوب في العالم، مشتري القمح والذرة وزيت دوار الشمس إلى البحث عن شحنات بديلة، وهو ما يرفع أسعار الأغذية العالمية التي تقترب بالفعل من أعلى مستوياتها منذ سنوات طويلة.

### - الانهيار الحاد في أسعار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

أثر التدهور المستمر للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بصورة سلبية حادة على القيمة الإجمالية لفاتورة الواردات الغذائية، وقد تقلصت قدرة الدولة على الاستيراد أيضاً نتيجة تسجيل مستويات قليلة من الاحتفاظ باحتياطيات التبادل الأجنبي وهو ما انعكس سلباً على أسعار المواد الغذائية في اليمن.

### - ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين جراء القيود المفروضة على عملية الاستيراد من قبل التحالف العربي.

أدت القيود والإجراءات التي يفرضها التحالف العربي على عملية الاستيراد والموانئ اليمن إلى عرقلة عملية الاستيراد وارتفاع فاتورة الاستيراد، وهو ما انعكس سلباً على أسعار المواد الغذائية، حيث تزايدت شكاوى التجار والمستوردين في الآونة من ارتفاع تكاليف الشحن التجاري المتصاعدة

إلى الموانئ اليمنية، خاصة ميناء عدن الذي يستوعب النسبة الكبرى من الشحن التجاري إلى البلد الذي تمزقه الحرب وتردي وضع الموانئ الأخرى بصورة كبيرة، ما انعكس على قدراتها الاستيعابية وتأخر خروج السلع منها لفترات طويلة تصل إلى أربعة أشهر، ما يؤدي إلى تلفها والتأثير على جودتها ويكبد التجار خسائر جسيمة.

## تعميق الازمة الإنسانية

تأتي تداعيات الحرب الراهنة كعبء إضافي على أسعار السلع المستوردة إلى اليمن، حيث هي بالفعل تعاني من جملة من المعطيات التي تؤثر سلباً على الأسعار، وتتمثل تلك المشكلات بالتدهور المستمر لسعر العملة وارتفاع أسعار النقل وشح المشتقات النفطية وغيرها من المشكلات التي تؤثر بصورة مباشرة على أسعار السلع في اليمن.

تصنف اليمن من أسوأ الدول التي تعاني من أزمة في العالم جراء الحرب الدائرة والتي دخلت عامها الثامن وتسببت في فقدان المواطن اليمني ثلثي دخله نتيجة ارتفاع التضخم وانهايار العملة وارتفاع نسبة الفقر ومعاناة نحو 80% من السكان من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني ما يقرب من 16.2 مليون يمني من أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وفي ظل هذه الفاتورة الباهظة للحرب في اليمن تأتي الحرب لتعمق الأزمة وتلقي بظلالها على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خصوصاً القمح الذي يشكل الغذاء الرئيسي للمواطن اليمني، وكما ذكرنا سابقاً فقد ارتفعت أسعار القمح بنسبة 35% منذ اندلاع الحرب.

وتتصاعد المخاوف الجديدة من نقص الامدادات مدفوعة بشح المعروض من القمح في السوق العالمية حيث تتسابق الدولي على حجز حصتها من القمح، ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها الباحث فإن مجموعة هائل سعيد انعم وشركاه قد استطاعت الحصول تأمين كميات من القمح لثلاثة أشهر [إضافية لكنها لن تكون كافية في حال استمرت الأزمة وزاد مستوى الطلب العالمي على القمح، حيث تغطي المجموعة ما يقرب من 50 بالمائة فقط من إجمالي احتياج السوق اليمني من القمح.

ومن المهم التأكيد بأنه إلى جانب شح المخزن كسبب لارتفاع الأسعار فإن هناك أيضاً أسباب أخرى تضاعف المشكلة وتتمثل في ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل والتأمين وصعوبة

التحويلات المالية إلى روسيا ستقود بشكل أوتوماتيكي إلى ارتفاع التكلفة ومعها أسعار المبيع. وكانت الأمم المتحدة قد ناشدت الدول المانحة تقديم 3,85 مليارات دولار لتمويل تكاليف المساعدات الى اليمن، ولكن تم التعهد بتقديم 1,7 مليار دولار فقط في مؤتمر لهذه الدول. وحسب الأمم المتحدة أنها ستقلص المساعدات بسبب نقص التمويل، وهو ما يعرض حياة أكثر من نصف سكان اليمن للخطر، حيث أن 53% من سكان المحافظات الجنوبية الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية و44% من سكان المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون يعانون من انعدام الأمن الغذائي<sup>(8)</sup>.

## الحلول والمعالجات

قبل أن تصبح روسيا وأوكرانيا مصدرا أساسيا لتصدير القمح والحبوب الأخرى بأسعار هي الأنسب عالمياً، كانت اليمن وبعض الدول العربية تعتمد على فرنسا وكندا والولايات المتحدة والأرجنتين ودول أخرى في تأمين وارداتها من القمح والحبوب الأخرى، وقد لجأت الكثير من الدول العربية ومنها اليمن إلى الاستيراد من هاتين الدولتين نظرا لرخص أسعار القمح وقرب المسافة التي تجعل أسعار الشحن أقل من غيرها.

ونظرا لاستمرار الحرب وفرض العقوبات الدولية على روسيا فإن الدول المستوردة بدأت في خطوات بديلة لتأمين احتياجاتها من القمح.

وهنا نورد مجموعة من الحلول التي من شأنها ان تخفف من الازمة المتوقعة في نقص مادة القمح في الأسواق اليمنية وارتفاع أسعارها.

- البحث عن مصادر بديلة لاستيراد القمح من دول اخرى لسد أي نقص قد يعرقل توفير رغيف الخبز للمواطن في اليمن، حيث يكفي الاحتياطي الحالي من القمح لأربعة أشهر فقط وهو ما يتطلب الى العمل المستمر على توفير الاستيراد بموجب دفعات على مدار السنة.

- بالإضافة إلى أمريكا وأستراليا والهند يلزم التعاقد مع دول اخرى مصدرة للقمح مثل فرنسا وكندا والأرجنتين لتعويض النقص الحاصل جراء توقف الاستيراد من روسيا وأوكرانيا،

- ضرورة التنسيق بين موردي القمح إلى اليمن لإعداد خطة طوارئ لتلبية احتياجات السوق

اليمني على المدى المتوسط والطويل والبحث عن مصادر بديلة تحقق الأمن الغذائي للبلد من القمح.

- وضع آلية مشتركة بين الحكومة ممثلة بوزارتي الصناعة والتجارة والمالية والبنك المركزي ومحافظي المحافظات المختلفة والغرفة التجارية لتنظيم المخزون وعمليات الاستيراد والحفاظ على استقرار العملة وتوفير الغطاء النقدي وتماسك سلاسل الامداد.

- عقد اجتماعات دورية أسبوعية بين الحكومة والغرفة التجارية وكبار مستوردي القمح والمواد الأساسية، لمتابعة التطورات أولاً بأول، وتنسيق العمل لتعزيز الحملات الميدانية لضمان استقرار السلع الأساسية ومواجهة أي تلاعب أو احتكار أو رفع غير مبرر للأسعار.

- تقديم التسهيلات من قبل الحكومة لدعم استيراد المواد الغذائية الأساسية كالقمح من خلال تسهيل وصول سلعة القمح والزيوت وغيرها من المواد الأساسية والحد من التكاليف الإضافية التي تتسبب في رفع أسعارها الاتاوات والرسوم غير القانونية وتسهيل نقلها بين المدن وقبل ذلك العمل على تسهيل وصول الشحنات إلى الصوام مباشرة دون الحاجة إلى تطويل الإجراءات.

- إقرار الحكومة لحزمة من السياسات التي تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي للحبوب والبدء بخطوات من شأنها أن تخفف من الاعتماد على الخارج بصورة كبيرة كما هو حاصل الآن.

- توعية المجتمع المدني إلى تغيير النمط الاستهلاكي الذي يعتمد على القمح في جميع مكونات الغذاء اليومي للأسر اليمنية وتنويع المكونات الأساسية للغذاء لتخفيف الضغط وزيادة الطلب على مادة القمح.

## مصادر ومراجع

1. وحدة الرصد مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي
2. اليمن : لمحة عن الامن الغذائي والتغذية، مارس 2022، ويستند التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي على تقدير الجهاز المركزي للإحصاء).
3. تصريح لمدير إدارة التبادل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة فؤاد هويدي.
4. اليمن : لمحة عن الامن الغذائي والتغذية، مارس 2022، ويستند التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي على تقدير الجهاز المركزي للإحصاء).
5. احصائيات الموانئ اليمنية للعام 2021 م .
6. المصدر تقارير مؤسسة موانئ البحر الأحمر، مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، ميناء المكلا 2021
7. وزارة الصناعة (دراسة وضع المنافسة في قطاع تجارة سلعة القمح 2011 - 2012 م )
8. تقرير لموقع يمن فيوتشر 25 فبراير <https://yemenfuture.net/news/7154>



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم  
منظمات المجتمع المدني اليمنية التي  
تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا  
الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد  
ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل  
على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

اليمن - تعز - حي الدحي  
☎ 00967-4- 249306

🌐 [www.economicmedia.net](http://www.economicmedia.net)  
✉ [economicmedia@gmail.com](mailto:economicmedia@gmail.com)  
📱 @Economicmedia  
🌐 Economicmedia